

**تقييم اداء المصرف الزراعي التعاوني ودوره في
التخطيط للتنمية المستدامة في العراق**

الدكتور حسين عاشور العتابي

قسم الدراسات المالية - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

الدكتور باسم حازم البدري

كلية الزراعة - جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث الى تقييم الاهلية الائتمانية للمصرف الزراعي في جانبي الكفاءة التحصيلية للقروض من جهة واستقطاب المدخرات من جهة اخرى كونهما الاساس الذي يمكنه من ان يأخذ دوره الفاعل في الاسهام في تخطيط التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق من خلال تنمية قطاع اقتصادي مهم الا وهو القطاع الزراعي مع القاء الضوء على المبادرة الزراعية التي اطلقها مجلس الوزراء العراقي واثرها الكبير في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي .

وقد وجد البحث بالنسبة الى الكفاءة التحصيلية للقروض ان المؤشر الاول وهو نسبة التحصيل لقروض المصرف الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) كانت منخفضة وشهدت تحسناً كبيراً خلال سنوات الدراسة الاخيرة، حيث ارتفعت من (٠,٤١%) في سنة ٢٠٠٣ الى (٧٠,٩٧%) في سنة ٢٠١٢. اما المؤشر الثاني وهو نسبة تحصيل القروض المتأخرة فقد شهدت هي الاخرى تحسناً هائلاً حيث ارتفعت من (٠,٠٠%) في سنة ٢٠٠٣ الى (٢٩,٠٢%) في سنة ٢٠١٢. ولو نظرنا الى المؤشر الثالث وهو التصنيف الزمني للمتأخرات فترى انه ارتفع هو الاخر كثيراً من (٠,٠٠%) في سنة ٢٠٠٣ الى (٥٤,٩٩%) في سنة ٢٠١٢. كما شهد المؤشر الرابع من مؤشرات الكفاءة التحصيلية للقروض وهو مؤشر التسديد أو مؤشر التحصيل ارتفاعاً كبيراً هو الاخر من (0.00406) في سنة ٢٠٠٣ ليصل الى (٢,٤٤٥٢١) في سنة ٢٠١٢. ولقد شهد المؤشر الخامس وهو نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة ارتفاعاً كبيراً من (٠,٠٠%) في سنة ٢٠٠٣ الى (٨,٣٢%) في سنة ٢٠١٢. ونفس الحال ينطبق على المؤشر السادس وهو نسبة التحصيل العامة لسنة مالية معينة الى نسبة المتأخرات للسنة نفسها حيث شهد هو الاخر ارتفاعاً لنسبة التحصيل لتكون (٧٠,٩٧%) في سنة ٢٠١٢ نسبة الى المتأخرات البالغة (٢٩,٠٢%) في نفس السنة.

اما اداء المصرف الزراعي في كفاءة استقطاب المدخرات فقد اظهر المؤشر الاول وهو قيمة الودائع ان هناك تذبذباً في الاهمية النسبية للودائع الجارية خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨، في حين شهدت الاهمية النسبية لكل من الودائع الثابتة وودائع التوفير انخاضاً ملحوظاً خلال الفترة ذاتها حيث كانت نسبها لسنة ٢٠٠٨ (٩٠ ، ٨ ، ٢%) على التوالي . اما بالنسبة للمؤشر الثاني من مؤشرات كفاءة استقطاب القروض الذي قام البحث باحتسابه فقد ظهر من تحليل نتائجه ان هناك انخفاضاً في نسبته من (٨٣٠,٧٢%) في سنة ٢٠٠٣ ليصل الى (١٩١,١١%) في سنة ٢٠٠٨، وقد تضائل نشاطه هذا بعد هذه السنة .

لقد خرج البحث بعدة توصيات استناداً الى النتائج التي خرج بها لعل من اهمها هو ضرورة قيام المصرف بتطوير اداءه بما يتماشى مع الظروف الحالية لدعم موقفه المالي وبالتالي حفاظه على اهليته في النظام المصرفي في العراق، وكذلك اعادة النظر في هيكل الاقراض للمصرف بما يتناسب وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق .

الكلمات المفتاحية: (التنمية المستدامة، الكفاءة التحصيلية للقروض، كفاءة استقطاب المدخرات، المبادرة الزراعية) .

المقدمة

مما لا شك فيه ان المؤسسات المصرفية عامة والتخصصية (التنموية) منها بشكل خاص تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق تقديم الدعم المادي والفني والمعنوي الى القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي، الامر الذي يتطلب استمرار تلك المؤسسات المصرفية وتطوير انشطتها وخدماتها عبر التنسيق المشترك فيما بينها لتقديم ذلك الدعم، ويعد (المصرف الزراعي) من المؤسسات المصرفية التنموية المهمة في العراق والتي تعمل على دعم القطاع الزراعي باتجاه العمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة كخطوة نحو تخطيط تنمية اقتصادية مستدامة، ولعل المبادرة الزراعية التي اطلقها المصرف الزراعي التعاوني يمكن ان تعد خطوة مهمة في هذا الطريق من خلال صناديقها الاقراضية التخصصية والمبالغ الهائلة التي رصدت لهذه المبادرة لتحقيق اهدافها .

وتعد عملية تقييم الاداء عملية ضرورية وحيوية كونها تعطي مؤشراً وتأكيداً على قدرة المؤسسة المصرفية على تحقيق اهدافها ودورها المرسوم لها في التنمية الاقتصادية، حيث انها تسهم في تحديد مواطن القوة والضعف في اداءها المصرفي، كما ان تقييم الاداء يسهم في رسم الخطط للارتقاء بعمل المؤسسة المصرفية (المصرف الزراعي) خصوصاً اذا ما ادركنا دوره الاستراتيجي والحيوي في تمويل مشاريع التنمية الزراعية. ان تحليل الكفاءة التحصيلية واستقطاب المدخرات وتنميتها في المصرف الزراعي باعتبارهما مصدراً لدعم عمله وزيادة اهليته الائتمانية هي خطوة نحو تنمية الاستثمارات الزراعية وتحفيز التنمية الزراعية المستدامة في العراق فضلاً عن دوره في تقديم قروض المبادرة الزراعية خصوصاً اذا ما علمنا بانها الجهة الحكومية الوحيدة التي تضطلع بمهمة تمويل النشاطات الزراعية، وما يقتضيه ذلك من دراسة وتحديد ومعالجة كل المشاكل والمعوقات التي تعترض تحقيق هدفه هذا .

مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث في ان تراجع اداء المصرف الزراعي وانخفاض الكفاءة التحصيلية للقروض التي يمنحها، وعدم كفاءته في استقطاب المدخرات ستؤدي كلها مجتمعة الى عدم امكانيته تحقيق الهدف المطلوب منه الا وهو العمل على دعم تحقيق معدلات متقدمة من التنمية الزراعية المستدامة كخطوة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق .

هدف البحث

يهدف البحث الى تقييم الاهلية الائتمانية للمصرف الزراعي في جانبي الكفاءة التحصيلية للقروض من جهة واستقطاب المدخرات من جهة اخرى كونهما الاساس الذي يمكنه من ان يأخذ دوره الفاعل في الاسهام في تخطيط التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق من خلال تنمية قطاع اقتصادي مهم الا وهو القطاع الزراعي .

فرضية البحث

تركزت فرضية البحث في محاولة اثبات ان (ارتفاع كفاءة اداء المصرف الزراعي من ناحية الكفاءة التحصيلية للقروض وكفاءة استخدام المدخرات ستمكّنه من اداء دوره في الاسهام بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق) .

مصادر البيانات واسلوب التحليل

ان المصدر الاساسي للبيانات في البحث هو البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من المصرف الزراعي التعاوني. اما اسلوب التحليل فقد قام البحث بحساب وتحليل المعايير والمؤشرات الخاصة بالكفاءة التحصيلية للقروض وهي (نسبة التحصيل، نسبة تحصيل القروض المتأخرة، التصنيف الزمني للمدخرات، نسبة المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض الممنوحة، نسبة التحصيل العامة للسنة المالية الى نسبة متأخرات السنة نفسها ومؤشر التسديد او التحصيل)، وكذلك حساب المعايير والمؤشرات المالية الخاصة بكفاءة استقطاب القروض وهي (قيمة الودائع واهميتها ونسب التغير و نسبة قيمة الودائع الى المجموع الكلي للودائع)، واستعراض واقع صناديق ومبالغ المبادرة الزراعية لدورها المهم في التنمية الزراعية .

المواد وطرائق العمل

اولاً - مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة

يمثل هدف (الاستدامة) التحولات الحديثة في ادبيات التنمية حيث يشترك هذا الهدف مع استراتيجية " الاحتياجات الاساسية" في التركيز على تحسين ظروف المعيشة، فهذا المنهج يتضمن ان التنمية (المستدامة) لا يمكن ان تتحقق - وخصوصاً في الدول النامية- الا اذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من النواحي الاجتماعية والموردية والبيئية، فهي تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيراً في محتوى النمو بحيث يصبح اقل ماديةً وأقل استخداماً للطاقة واكثر عدالةً في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الاجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للازمات الاقتصادية¹ .

لقد اصبح مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً متداولاً ثار الكثير من الجدل والنفاش واصبح شعاراً وضرورة لأية دولة تحاول استثمار مواردها الاقتصادية استثماراً رشيداً يحفظ حق الاجيال القادمة في هذه الموارد، وبذلك فان الاستدامة بمعناها العام تعني " استخدام الموارد الاقتصادية باسلوب يحترم احتياجات الاجيال القادمة "، ولقد اصبح من الامور الحتمية في تناول وطرح الموضوعات في الدراسات الاقتصادية هو التركيز على تأثير اية مشكلة اقتصادية في التنمية المستدامة، ويهتم مفهوم التنمية المستدامة بمعالجة تجهيز حاجات الاجيال الحالية من الموارد الاقتصادية بدون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على مواجهة حاجاتها، وبذلك يمكن ان يكون مفهوم التنمية المستدامة بانها" التنمية التي تعطي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها "، فهي عملية ادارة وحماية القاعدة الموردية الاقتصادية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للاجيال الحالية والمستقبلية، وبذلك فان السياسات الاقتصادية المحفزة على ذلك يمكن ان تسهل الانتقال من الأنشطة والتنمية اللامستدامة الى الأنشطة والتنمية المستدامة، ومن هنا يمكن الحصول على معنيين للتنمية المستدامة وهما :

¹ The International Yearbook of Environmental and Resource Economics – 2005- Elger, E. – Cheltenham- U.K – P.P. 28 – 37 .

- أ- ان مخزون رأس المال الطبيعي يجب ان يبقى سليماً للأجيال القادمة .
- ب- ان اجمالي رأس المال المصنَّع والطبيعي يجب ان لا ينخفض بين حين وآخر^٢ .
- وبهذا فان مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة ينطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الاقتصادية على مر الزمن^٣ . فالتنمية الاقتصادية المستدامة تشير الى الحد الامثل من التداخل بين نظم ثلاث : الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل^٤ .

ثانياً- المبادرة الزراعية واثراها في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي

ان المبادرة الزراعية هي عبارة عن قروض هدفها الرئيس دعم الزراعة بصوره عامه وتوفير السلف التي تمكن المنتجين الزراعيين من انشاءالمشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ولمختلف الأغراض الزراعية من خلال تخصيص مبالغ وإيداعها في صناديق متخصصة بالأغراض الزراعية الممنوحة لأجلها القروض، وتهدف المبادرة الزراعية إلى دعم مشاريع وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية وذلك بتوفير السيولة النقدية للمنتجين الزراعيين بصورة قروض ميسرة بدون فوائد، فضلا عن النهوض بالواقع الزراعي وتحقيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي^٥ .

وتعد المبادرة الزراعية والتي انطلقت في سنة ٢٠٠٨ من الامور التي ساهمت وبشكل ملحوظ في توفير مقومات الارتقاء بالواقع الزراعي المتعثّر ودعمه باتجاه تحقيق تنمية زراعية مستدامة، حيث تم رفع الحصة المقررة لصندوق قروض الفلاحين بموجب هذه المبادرة الى (٥٤) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٢٩,٦٢) مليار دينار، أي بزيادة قدرها (٥٥%)، ولقد بلغت الموارد المخصصة للمبادرة لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ بحدود (تريليون ٤٠٠ مليون) دينار عراقي، حيث قام المصرف الزراعي بوضع خطة ائتمانية مدروسة مركزاً على الائتمان الموجّه بصورة أساسية نحو التنمية الزراعية المستدامة مركزاً على رفع المستوى المعاشي والاجتماعي، حيث اعتمد المصرف على نظام الصناديق الاقراضية التخصصية، حيث منحت بموجب المبادرة مبالغ كبيرة من القروض و السلف بلغت في نهاية السنة الاولى لاطلاق المبادرة (٢٠٠٨/١٢/٣١) بحدود (٣٧٣) مليار دينار عراقي وهو رقم كبير يؤشر ضخامة ما مقدم من دعم لتلك المبادرة حيث بلغ عدد المستفيدين من تلك القروض (٤٣٥٧٣) مستفيد، ان صناديق الاقراض التخصصية التي تمنح قروضها للمزارعين بموجب المبادرة الزراعية هي (٨) صناديق تخصصية تستوفي فائدة مقدارها (صفر%) ورسم خدمة مقداره (٢%) من قيمة القرض وهي :

^٢ البدري، باسم حازم- ٢٠٠٩- مفهوم ومعايير التنمية المستدامة وأفاق تطبيقها في العراق- مجلة جامعة كربلاء- علمي، المجلد السابع، العدد الثاني- كربلاء- ص ٢٠٦.

^٣ رومانو، دوناتو- ٢٠٠٣- الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة - المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق - ص ٥٤ .

^٤ Panayotou, T.- 1993- The Economics of Sustainable Development – ICGE Sector Studies

No.7- ICS Press- San Francisco – p.75 .

^٥ جياس، محمد عبد الواحد - ٢٠١٢- تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارياح - رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف - قسم الدراسات المالية - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد - ص ٧١ .

- ١- صندوق اقراض تنمية النخيل .
 - ٢- صندوق اقراض تنمية الثروة الحيوانية .
 - ٣- صندوق اقراض التنمية الزراعية للمشاريع الزراعية الاستثمارية الكبرى .
 - ٤- صندوق اقراض تنمية الاهوار .
 - ٥- صندوق اقراض تنمية المشاريع الزراعية لابناء العراق .
 - ٦- صندوق اقراض تنمية المرأة الريفية .
 - ٧- صندوق اقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة .
 - ٨- صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين .
- ان القاء نظرة سريعة على الية العمل والجهات المستفيدة من هذه الصناديق سيكون ذو اهمية كبيرة في معرفة دورها الاتي والمستقبلي في السير باتجاه التنمية الزراعية المستدامة في العراق^٦ :

١- صندوق إقراض تنمية النخيل

وهو صندوق متخصص لإنشاء بساتين النخيل الجديدة وإدامة وتطوير البساتين القديمة، إذ يمنح الصندوق قروض ميسره للفلاحين ولفترات متوسطة الى طويلة الأمد تتراوح بين (٥ - ١٢) سنة، وتشمل قروضه (أنشاء بساتين النخيل وأعمارها وتسويرها، شق الجداول، غرس الفسائل وتطويرها وإدامتها، بناء المخازن و انشاء مكابس للتمور)، وتم تخصيص (٣٦) مليار دينار لهذا الصندوق، وكانت قيمة القروض المقدمة منها (٤,١١٣,٣٢٢,٠٠٠) دينار وبما نسبته (٢,٣٣%) من اجمالي قروض المبادرة .

٢- صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية

يعمل هذا الصندوق على تمويل المشاريع الخاصة بالثروة الحيوانية والسمكية والإحياء المائية أو توسيع وتطوير مشاريعها القائمة وتشمل (أنشاء حقول الدواجن وإعادة تأهيل القائمة منها وتشغيلها، شراء مكائن تفريخ الدجاج ومستلزماتها، تشغيل مشاريع تسمين العجول، تربية الماعز، تربية الجاموس، انشاء معامل العلف، تشغيل بحيرات الأسماك وغرف التبريد الخاصة باللحوم)، ولقد كان مجموع القروض الممنوحة من قبل هذا الصندوق لأغراضه المختلفة بحدود (٨٠,١٧٧,٥٧٨,٧٥٠) دينار وبما نسبته (٤٥,٣٦%) من اجمالي قروض المبادرة .

٣- صندوق اقراض التنمية الزراعية للمشاريع الزراعية الاستثمارية الكبرى

يعنى هذا الصندوق بمنح القروض للأشخاص والشركات الزراعية والتي تزيد مبالغها عن (٢٥٠) مليون دينار ولإغراض كافة النباتية والحيوانية والمكننة ومشاريع الصناعات التحويلية (مصانع اللحوم، البسكويت، معجون الطماطة، الدبس، معامل الزيوت النباتية، تعليب التمور، المربيات) المخازن، غرف التبريد الخاصة بخزن المنتجات الزراعية، البيوت البلاستيكية وأنشاء مختبرات الزراعة النسيجية، ولقد كان مجموع القروض الممنوحة من هذا الصندوق بحدود (٤١,٤٠٠,٢٠٠,٠٠٠) دينار وبما نسبته (٢٣,٤٢%) من اجمالي قروض المبادرة .

^٦ المصرف الزراعي التعاوني - ٢٠٠٩- انجازات المصرف الزراعي التعاوني للسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ - بغداد - صفحات متفرقة .

٤- صندوق اقراض تنمية الاهوار

وهو متخصص بتمويل مشاريع صغار المزارعين من سكان مناطق الاهوار لإغراض (تسمين العجول والحملان، تربية الجاموس، تربية الأبقار ولصيادي الأسماك) .

٥- صندوق اقراض تنمية المشاريع الزراعية لأبناء العراق

وهو صندوق إقراضي تم انشائه حديثاً ليشمل الإغراض النباتية والحيوانية كافة وتمنح قروضه وفق شروط وضوابط المبادرة الزراعية لدعم فئات محددة من العاملين بالقطاع الزراعي، ولا يزيد مبلغ القرض فيه عن (٥٠) مليون دينار وينسبة مساهمة (١٠٠%) من كلفة المشروع (١) .

٦- صندوق اقراض تنمية المرأة الريفية

وهو صندوق إقراضي تم انشاؤه حديثاً لغرض دعم وتنمية المرأة الريفية كخطوة لدعم عملية التنمية الزراعية المستدامة في الجانب البشري منها وهو يستهدف تطوير قابلية ومهارات المرأة في الريف العراقي من خلال البرامج التدريبية والتطويرية وإقامة المشاريع الريفية الصغيرة، و يكون مقدار القرض من (٥ - ٢٥) مليون دينار عراقي^٧

٧- صندوق إقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة

وهو يهدف إلى منح قروض لشراء المضخات و المكنائن والآلات والمعدات الزراعية والإنفاق على استصلاح الاراضي ولحيائها وشق الجداول والمبازل وحفر الآبار للإغراض الزراعية وهو يمنح القروض (لشراء الحاصدات والساحبات ومنظومات الري بالرش والتتقيط ، حفر الآبار الارتوازية ، نصب طواقم الضخ ، انشاء أحواض خزن المياه وصيانة الحاصدات والساحبات)، ولقد كانت اجمالي المبالغ التي تم اقراضها من قبل هذا الصندوق بحدود (٣٠،٥٩٧،٧١٩،٣٦١) دينار وبما نسبته (١٧،٣١%) من اجمالي قروض المبادرة^٨

٨- صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين

انشئ هذا الصندوق بهدف تقديم القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل لمستحقيها بغية دعم عملية الإنتاج الزراعي، ويشمل تمويل زراعة المحاصيل الحقلية (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء، البطاطا، الجب و البرسيم) ومحاصيل الخضر الصيفية وزراعة العلف الأخضر، انشاء البساتين الجديدة للحمضيات والنفضيات، انشاء المشاتل وأدامتها وتطويرها، انشاء مناحل العسل وزراعة المحاصيل الزيتية مثل زهرة الشمس والسهمم وكذلك القطن، وكانت مجمل القروض الممنوحة من قبل هذا الصندوق بحدود (٢٠،٤٦٠،٧٦٥،١٢٤) دينار عراقي وبما نسبته (١١،٥٨%) من اجمالي قروض المبادرة الزراعية^٩

ثالثاً- تقييم اداء المصرف الزراعي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض

تعد الكفاءة التحصيلية معياراً مهماً وأساسياً في المؤسسات المالية، إذ إن تقدير تلك الكفاءة ومعرفتها يعد مؤشراً مؤكداً على ديمومتها واستمراريتها لتحقيق أهدافها المستقبلية، حيث تعد الكفاءة التحصيلية مقياساً رئيسياً لمستوى الأداء لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط اللازمة للنهوض بالعملية التنموية، ولغرض تحقيق الكفاءة التحصيلية بوجهها الأمثل فلا بد إن يتم الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد ثلاث وهي :

^٧ جياس، مصدر سابق- ص ٨٧- ٨٨ .

^٨ المصرف الزراعي التعاوني - مصدر سابق - صفحات متفرقة .

^٩ المصرف الزراعي التعاوني - مصدر سابق - صفحات متفرقة .

١- التوقيت الصحيح في الدفع .

٢- الكفاية في المقدار المدفوع .

٣- الانتظام في دفع هذا المقدار .

ومما لاشك فيه إن الكفاءة التحصيلية تكون في أحسن حالاتها عندما يكون تسديد القروض التي في ذمة المقترضين في الموعد المحدد وبالمقدار المتفق عليه في العقد المبرم بين الجهة المقرضة والجهة المستفيدة، ويجب إن تدفع تلك القروض بصورة منتظمة، أي يجب إن تتم الكفاءة التحصيلية وفق الأبعاد الثلاث سابقة الذكر ومن الصعب إيجاد مقياس واحد يؤدي هذا الغرض إلا إن هناك عدة مؤشرات يمكن استعمالها لتقدير الكفاءة التحصيلية من قبل الجهة المقرضة^{١٠} .

ولغرض تقييم اداء المصرف الزراعي العراقي سوف نستخدم مجموعة من المعايير ونقوم بحسابها على ضوء البيانات المالية للمصرف الزراعي وهي :

١- نسبة التحصيل Payback Rate:

يعبر عنها بنسبة ما يتم استرداده من القروض التي استحق أدائها خلال فترة معينة ومحددة وهي عادة السنة المالية للمؤسسة المقرضة ويتم حسابها كالآتي :

مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{100} \times 100$$

مجموع المبالغ المستحقة إعادتها خلال نفس الفترة

إن ارتفاع مؤشر نسبة التحصيل دليل واضح وجلي على أن جهة الإقراض تمارس دورها بشكل صحيح وتؤدي عملها بنجاح، ومما يجب الإشارة إليه انه يجب توخي الدقة عند حساب نسبة التحصيل لأنها مؤشر مهم ودليل واضح عما وصلت إليه المؤسسة المصرفية من نجاح او فشل في عملها^{١١} . ويوضح الجدول (١) نسب التحصيل لقروض المصرف الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) .

(٢) المهندس، منيرة - ٢٠٠٥ - تقويم اداء المصارف باستعمال ادوات التحليل المالي / دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري - مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية / سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٧ ، العدد ٤ - اللاذقية - ص ١١٢ .

¹⁰ Bernard K. N. Armah, Timothy A. Park , and C.A. Knox Lovell - 1999 - Evaluating the Performance of Agricultural Bank Management : The Impact of State Regulatory Policies - Journal of Agricultural and Applied Economics -Southern Agricultural Economics Association-P 92 .

¹¹ المهندس، منيرة - ٢٠٠٥ - تقويم اداء المصارف باستعمال ادوات التحليل المالي / دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري - مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية / سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٧ ، العدد ٤ - اللاذقية - ص ١١٢ .

جدول (١) يبين نسب التحصيل للقروض خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٢ (الف دينار)

السنوات	القروض	القروض المسددة	نسبة التحصيل %
2003	7,222,658	29,336	0.41
2004	53,471,870	566,204	1.06
2005	60,005,942	2,915,502	4.86
2006	66,022,528	9,043,496	13.70
2007	77,837,465	14,948,972	19.21
2008	210,860,272	23,885,358	11.33
2009	193,432,410	12,885,488	6.66
2010	65,386,717	53,235,740	81.41
2011	186,037,363	130,392,029	70.08
2012	369,895,108	262,530,294	70.97
المجموع	129,017,233,3	510,432,419	

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ .

يوضح الجدول (١) نسبة التحصيل للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٢، حيث يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مؤشر نسبة التحصيل قد تراوح بين (٠,٤١%) حدا ادنى لسنة ٢٠٠٣ و (٧٠,٩٧%) حدا اعلى لسنة ٢٠١٢، ويمكن ان يعبر عن هذا المؤشر بأنه غير مشجع نوعا ما اذ من خلال نسب الجدول نلاحظ التذبذب الواضح في نسب التحصيل، فبعد ان كانت نسبة التحصيل (١٩,٢١%) سنة ٢٠٠٧ عادت لتتخفص الى (٦,٦٦%) في سنة ٢٠٠٩ الا انها ارتفعت الى نسب عالية في سنة ٢٠١٢ لتصل الى (٧٠,٩٧%)، مبينة اثر ذلك في دعم الاحتياطي المصرفي واستمرار المصرف بالنشاط الاقراضي. ويمكن ان يعزى سبب تدهور نسبة التحصيل لسنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ الى ان تلك القروض كانت مأخوذة بضمانات الحكومة السابقة وبعد الاحداث التي جرت في سنة ٢٠٠٣ لم يقم الفلاحون بسداد ما بذمتهم من مستحقات، واستمرت تلك الحالة حتى سنة ٢٠٠٤ مؤدية لحدوث اختلالات وعدم توازن حتى على المستوى التنظيمي للمصرف، كل ذلك حال دون تحصيل تلك القروض. أما السبب الرئيس لارتفاع نسبة التحصيل منذ سنة ٢٠٠٧ فهو الاستقرار الذي شهده القطر بعد المرحلة الحرجة التي مر بها والدعم الحكومي للمصرف، الامر الذي حدى بالفلاحين لسداد ما بذمتهم من مستحقات.

٢- نسبة تحصيل القروض المتأخرة

ويعبر عنها بالمبالغ المتأخرة لقروض لم تسدد كليا أو جزئياً من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال فترة زمنية محددة وعادةً ما تكون سنة مالية وتحسب حسب العلاقة :

مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{100 \times \text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}}$$

رصيد القروض الكلية في نهاية المدة

تعد تلك النسبة مؤشرا غير سليم في حالة إصدار القروض بسرعة اكبر من سرعة تحول الأرصدة لاستحقاقات، تنتج تلك الحالة عن ضعف التخطيط حيث يتم التوسع بمنح القروض من جهة ومن جهة أخرى يتم إهمال جانب المتأخرات وبالتالي تراكمها وزيادة الديون مؤدية إلى ضعف أداء المؤسسة المقرضة^{١٢}.

والجدول (٢) يبين نسب تحصيل القروض (المبالغ) المتأخرة، حيث يلاحظ حصول كل من سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على القيمة (٠) بسبب ما ذكرناه من ان تلك القروض كانت ممنوحة بضمانات الحكومة السابقة مما شجع على عدم تسديد تلك القروض والحصول على القيمة اعلاه، حيث تراوح هذا المؤشر بين (٠) كحد ادنى لسنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وحد اعلى بلغ (29.87) لسنة ٢٠١١ حيث تشير نسب الجدول بصورة عامة الى انخفاض كبير في نسب تحصيل القروض المتأخرة نوعا ما الا ان هناك تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة حيث بلغت في سنة ٢٠٠٥ (٣,٤٩%) الا انها انخفضت في سنة ٢٠٠٦ لتكون (٢,٧٦%) ثم عادت لترتفع بصورة متزايدة لكل السنوات اللاحقة لتصل الى (٢٩,٠٢%) في سنة ٢٠١٢ وقد يعود السبب في ذلك الى تحسن الوضع الامني الذي شجع المستحقين لسداد ما بذمتهم .

الجدول (٢) يبين نسب تحصيل القروض (المبالغ) المتأخرة خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ (الف دينار)

السنوات	القروض	المبالغ المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المسددة %
2003	7,222,658	0	0.00
2004	53,471,870	0	0.00
2005	60,005,942	2,092,952	3.48
2006	66,022,528	1,822,289	2.76
2007	77,837,465	2,421,868	3.11
2008	210,860,272	7,329,033	3.49
2009	193,432,410	6,457,753	3.33
2010	65,386,717	12,150,977	18.58
2011	186,037,363	55,584,914	29.87
2012	369,895,108	107,364,814	29.02
المجموع	129,017,233,3	195,224,600	

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للفترة ٢٠٠٣ -

٢٠١٢ .

^{١٢} حسون، عتاب يونس- ٢٠٠٧- تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري (نموذج مرفاي اللانقوية وطرطوس)- رسالة ماجستير- قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد / جامعة تشرين - ص ٩٣ .

٣- التصنيف الزمني للمتأخرات :

ويقصد به تصنيف المبالغ المستحقة أو المتأخر تسديدها أو تحصيلها عن موعدها إلى مجموعات حسب المدة الزمنية لتأخيرها، ويتم حساب نسبة كل مدة أو فترة زمنية إلى مجموع المبالغ المتأخرة، ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك النسبة تصلح للقروض القصيرة الأجل فقط إلا أنه يمكن استعمالها لكل الأجل عند الحاجة لذلك، كما يعد ذلك المؤشر مفيداً في المقارنة بين مدد القروض المتأخرة، ويمكن تقسيم المدد الزمنية للقروض المتأخرة إلى قروض متأخرة شهرياً أو موسمياً أو فصلياً أو نصف سنوية أو سنوية وتحسب كالآتي^{١٣}:

مجموع المبالغ المتأخرة لفترة معينة

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات}}{\text{"سنة مثلاً"} \times 100}$$

حيث تتم مقارنة الكفاءة التحصيلية للسنة السابقة مع السنة التي تليها وهكذا، حيث إذا زادت تلك النسبة فهذا دليل على أن المؤسسة المقرضة لم تتمكن من إعادة المبالغ الممنوحة، وإذا قلت فهذا دليل على أن المؤسسة تمكنت من إعادة أو استرجاع المبالغ الممنوحة مؤشرة على ارتفاع أكيد في أدائها. والجدول (٣) يبين التصنيف الزمني للمتأخرات (القروض المتأخرة) .

الجدول (٣) يبين التصنيف الزمني للمتأخرات (القروض المتأخرة) خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ (الف دينار)

السنوات	القروض	المبالغ المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة %
2003	7,222,658	0	0.00
2004	53,471,870	0	0.00
2005	60,005,942	2,092,952	1.07
2006	66,022,528	1,822,289	0.93
2007	77,837,465	2,421,868	3.11
2008	210,860,272	7,329,033	3.47
2009	193,432,410	6,457,753	3.33
2010	65,386,717	12,150,977	18.58
2011	186,037,363	55,584,914	29.87
2012	369,895,108	107,364,814	54.99
المجموع	129,017,233,3	195,224,600	

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢

^{١٣}فارس، علي محمود - ٢٠٠٥ - اسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني - منشورات جامعة عمر المختار - البيضاء - ص ٦٣ .

ويلاحظ من الجدول (٣) الذي يوضح التصنيف الزمني للمتأخرات نسبة كل مدة او فترة الى مجموع المبالغ المتأخرة المسددة حيث تراوح هذا المؤشر بين (٠) كحد ادنى لسنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و (54.99%) كحد اعلى لسنة 2012 مؤشرا على زيادة تحصيل المبالغ المتراكمة، وهذا مؤشر ودليل جيد نوعا ما حيث بعد ان كانت نسبة تلك المبالغ (1.07%) لسنة ٢٠٠٥ انخفضت في سنة ٢٠٠٦ لتصل الى (0.93%) مؤشرا على تدهور يمكن ان يوصف بالطفيف في مستوى الاداء، ولكن الزيادات الكبيرة في نسبة المبالغ المتأخرة للفترات اللاحقة اشرت وجود تطور كبير في نسب وحجم المتأخرات، حيث ارتفعت لتصل الى (54.99%) لسنة 2012 وهو امر مشجع بعض الشيء مؤديا في حال استمراره الى زيادة تحصيل المبالغ المتأخرة وبالتالي دعم اداء المصرف ومساهمته في تمويل الطلب المتزايد على القروض وبالتالي امكانية المصرف الزراعي في ان يأخذ دوره المطلوب والمأمول منه في التخطيط والدعم للتنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، ولكن مع زيادة نسب التحصيل للقروض المتأخرة نلاحظ انها قليلة مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب في ذلك الى المرونة الزائدة التي يبديها المصرف تجاه القروض المتأخرة حيث يقوم اغلب المزارعين بتقديم طلبات تأجيل التسديد ويقوم المصرف بقبول ذلك والذي سيؤدي الى ضعف المركز المالي للمصرف وزيادة متأخراته من القروض الممنوحة .

٤- مؤشر التسديد أو مؤشر التحصيل Repayment Index (١)

يعد مؤشر التسديد (Repayment Index) معيارا حديثا لقياس الكفاءة التحصيلية أو كفاءة التسديد، فهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع نفترض فيه تخلف كامل عن التسديد، ويصلح هذا المؤشر لترتيب القروض حسب درجة كفاءتها التسديدية على أساس موحد، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية :

$$Rt = \frac{\sum_{t=1}^n A}{\sum_{t=1}^n A \max}$$

حيث إن:

$$Rt = \text{مؤشر التسديد خلال عمر القرض } t .$$

= المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد .

= المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين فيما لو افترضنا ان المقترض لم يسدد أي مبالغ مستحقة.

وتتراوح القيمة القياسية لمؤشر التسديد Rt بين (٠-١) حيث تعني القيمة (٠) تخلفاً كاملاً عن التسديد أما الواحد الصحيح فيعني تسديدا كاملا للقروض وكلما ارتفعت دل ذلك على كفاءة التحصيل او التسديد. والجدول (٤)

يبين مؤشر التسديد خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ . ويلاحظ من الجدول الذي يبين مؤشرات التسديد (التحصيل) السنوية أن أدنى قيمة لمؤشر التحصيل بلغ (٠,٠٠٤) في سنة ٢٠٠٣ أما أعلى نسبة فبلغت (4.38119) في سنة ٢٠١٠ ويعود السبب في ذلك الى التحسن النسبي في الاوضاع الامنية الذي ادى الى تحسن الكفاءة التسديدية للقروض وبالتالي ارتفاع النسبة ومن ملاحظة النسب الواردة في الجدول نلاحظ إنها منخفضة جدا على الرغم من الارتفاع البسيط لتلك النسبة من (٠,٠٠٤) لسنة ٢٠٠٣ الى (٠,٠١، ٠٠,٠٤، ٠,١٣، و ٠,١٩) لكل من السنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على التوالي اعقبه ارتفاعها في نهاية فترة الدراسة اذ بلغت (٢,٤٤٥٢١)، مما سبق نلاحظ تذبذب مؤشر تحصيل القروض خلال مدة الدراسة مما ينعكس سلباً بالتالي على اداء المصرف وعلى قيمة القروض التي سيقوم بمنحها في المستقبل.

جدول (٤) يبين مؤشر التسديد للقروض خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ (الف دينار)

السنوات	المجموع السنوي للقروض	القروض المسددة	القروض غير المسددة	مؤشر التسديد
2003	7,222,658	29,336	7,193,322	0.00406
2004	53,471,870	566,204	52,905,666	0.01059
2005	60,005,942	2,915,502	57,090,440	0.04859
2006	66,022,528	9,043,496	56,979,032	0.13698
2007	77,837,465	14,948,972	62,888,493	0.19205
2008	210,860,272	23,885,358	186,974,914	0.11328
2009	193,432,410	12,885,488	180,546,922	0.07136
2010	65,386,717	53,235,740	12,150,977	4.38119
2011	186,037,363	130,392,029	55,645,334	2.34326
2012	369,895,108	262,530,294	107,364,814	2.44521
المجموع	129,017,233,3	510,432,419	779,739,914	

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٢

٥- نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة :

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نسبة ما هو متأخر من قروض الى اجمالي القروض الممنوحة حيث يعطي بياناً ومؤشراً لنسب المتأخرات قياساً بالقروض الممنوحة ككل ويتم حسابها كالآتي:

المبالغ المتأخرة لسنة معينة

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة} = \frac{\text{اجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها}}{100} \times 100$$

اجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها

^{١٤} الایقة، رولا كاسر - ٢٠٠٧- القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار / دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري - رسالة ماجستير - قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة تشرين - ص ٥٣ - ٥٧ .

والجدول (٥) يبين نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٢. ويلاحظ من الجدول الذي يشير الى نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض الممنوحة تراوح هذا المؤشر بين (٠) كحد ادنى لسنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و (٨,٣٢) كحد اعلى لسنة ٢٠١٢ حيث نلاحظ من خلال النسب الواردة في الجدول تذبذب تلك النسب حيث بعد ان كانت (٠,٤٤%) لسنة ٢٠٠٥ انخفضت لتصل الى (٠,٣٨%) لسنة ٢٠٠٦ وهذا يعد مؤشرا على تدهور في أداء المصرف لتلك الفترة ولكن الارتفاع وينسب متزايدة في الفترات اللاحقة والتي بلغت (٠,٥١% و ١,٥٤%) لكل من ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي وارتفاعها الشديد لتصل الى (٨,٣٢%) في سنة ٢٠١٢، اشر زيادة تلك النسب مع ازدياد القروض القائمة وهو امر مشجع، حيث نلاحظ زيادة نسب تسديد المتأخرات مع زيادة القروض وبشكل طردي ولكن تلك الزيادة تعد قليلة جدا مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب في انخفاض النسبة لما ذكرناه من مرونة زائدة من قبل المصرف وكذلك عدم اعتماد استراتيجية واضحة المعالم لتحصيل ما بذمة المستحقين من مبالغ .

جدول (٥) يبين نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٢

نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة %	المبالغ المسددة من المتأخرات	القروض	السنوات
0.00	0	7,222,658	2003
0.00	0	53,471,870	2004
0.16	2,092,952	60,005,942	2005
0.14	1,822,289	66,022,528	2006
0.18	2,421,868	77,837,465	2007
0.56	7,329,033	210,860,272	2008
0.50	6,457,753	193,432,410	2009
0.94	12,150,977	65,386,717	2010
4.30	55,584,914	186,037,363	2011
8.32	107,364,814	369,895,108	2012
	195,224,600	1,290,172,333	المجموع

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٢ .

٦- نسبة التحصيل العامة لسنة مالية معينة الى نسبة المتأخرات للسنة نفسها

يمكن من خلال هذا المؤشر مقارنة نسبة ما تم تحصيله ونسبة ما هو متأخر من القروض المسددة خلال نفس السنة^{١٥} . والجدول (٦) يبين مقارنة نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة مع نسب المتأخرات حيث كانت ادنى قيمة لنسب

^{١٥} محفوظ، سالم يسر - ٢٠٠٥ - استخدام اساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات - رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد/ كلية الدراسات الاقتصادية / معهد البحوث والدراسات الاقتصادية - ص ٦٧ - ٦٩ .

جدول (٦) يبين نسب التحصيل العامة للقروض الى نسب المتأخرات للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢

نسب المتأخرات %	نسب التحصيل %	القروض	السنوات
0.00	0.41	7,222,658	2003
0.00	1.06	53,471,870	2004
3.49	4.86	60,005,942	2005
2.76	13.70	66,022,528	2006
3.11	19.21	77,837,465	2007
3.49	11.33	210,860,272	2008
3.33	6.66	193,432,410	2009
18.58	81.41	65,386,717	2010
29.87	70.08	186,037,363	2011
29.02	70.97	369,895,108	2012
			المجموع

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٢

المتأخرات هي (٢,٧٦) لسنة ٢٠٠٦ (اذا استثنينا سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) بينما كانت ادنى قيمة لنسب التحصيل (٠,٤١%) لسنة ٢٠٠٣ بينما كانت اعلى قيمة للمتأخرات (29.87%) لسنة ٢٠١١ بينما كانت اعلى قيمة لنسب التحصيل (٧٠,٩٧%) لسنة ٢٠١٢، ومن خلال الجدول نلاحظ التفوق الملحوظ لنسب التحصيل على حساب نسب المتأخرات وهو امر مشجع وجيد مؤديا في حال استمراره الى دعم الموقف المالي للمصرف والمساهمة في استمراره ودعمه للمشاريع التنموية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق .

رابعاً - تقييم اداء المصرف الزراعي من خلال كفاءة استقطاب المدخرات (Efficiency of Collecting Savings)

تلعب المدخرات دوراً أساسياً وفعالاً في العملية التنموية من خلال ما تمارسه من دور تمويلي مهم وساند لكل العمليات الاستثمارية، فبالنسبة للبلدان النامية فهي تعاني من العديد من المشاكل التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فقد تفاقمت أزمة الغذاء العالمي والاعتماد المتزايد على الواردات، ولقد تردت الأمور كثيراً بسبب المديونية المتصاعدة لتلك الدول والتي فاقت الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة الصادرات وصارت الديون عبئاً ثقيلاً يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتزامنت تلك الظروف الصعبة مع الاتكماش العالمي الذي أدى لتناقص المساعدات الخارجية وصعوبة الحصول على التمويل العالمي، ولهذا كان من الطبيعي و المنطقي تصاعد إدراك الدول النامية بان التوصل لحل مشاكلهم المزمنا يتطلب في المقام الأول الاعتماد على الذات من خلال استقطاب الموارد المحلية خاصة مدخرات الأفراد، ولقد تولدت قناعة كاملة عند الكثيرين بان استقطاب الموارد المحلية وخاصة

مدخرات الأفراد ضروري للتكوين الرأسمالي المطلوب للإسراع بعملية التنمية المستدامة في وتائر متلاحقة من النمو في ظل اقتصاد متوازن وديناميكي وتراكمي يكبح فيه التضخم وتستقر فيه الاسعار^{١٦}

أما بالنسبة للقطاع الزراعي وعلى مستوى الدول العربية فان سعر الصرف المغالى فيه و السياسات الحكومية المناهزة للمستهلك وتجاهل الزراعة التي لم يبلغ متوسط نصيبها من الاستثمارات التتموية الحكومية أكثر من (١٠%) في المتوسط على الرغم من هيمنتها الاقتصادية في اغلب دول المنطقة، وإتباع سياسات غير ملائمة للتنمية الزراعية من أسعار واسعار صرف عملات وتسويق وغيرها هي من العوامل الرئيسة المؤدية إلى تباطؤ النمو في الزراعة و تدني الإنتاج وإضعاف التكوين الرأسمالي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في توسيع عملية الإقراض المؤسسي من المؤسسات الحكومية إلا انه ما زال لا يغطي في المتوسط اكثر من (١٠%) من المزارعين، وعليه تبرز أهمية استقطاب مدخرات المزارعين لتوجيهها للاستثمار في الزراعة لتعطي دفعة قوية إلى التنمية الزراعية مما يحقق ارتفاع الإنتاج وزيادة دخول المزارعين، ولقد أوضحت التجارب ان مؤسسات الإقراض الناجحة هي التي تمكنت من ربط الائتمان بالادخار ومن هنا تبرز أهمية الادخار في زيادة الأصول الرأسمالية المستخدمة ومساندة المؤسسات المالية المقرضة^{١٧}.

ان من أهم المؤشرات أو المعايير التي يتم من خلالها الحكم على كفاءة المؤسسة المالية في استقطاب المدخرات هي الاتي:

١. قيمة الودائع

ويقصد بها القيمة الكلية للودائع الداخلة في حساب المصرف، حيث تعتبر تلك الودائع من أهم العوامل المشجعة والتي تزيد رأس مال المصرف بصورة كبيرة وملحوظة (٣)^{١٨}. ولكن هذا النشاط بدأ بالتضاؤل بعد عام ٢٠٠٨ في المصرف الزراعي .

والجدول (٧) يبين قيمة ودائع المصرف الزراعي واهميتها للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨. ومن ملاحظة الجدول يظهر لنا ان الودائع الجارية قد تطورت اذ انها ارتفعت من (٤١٦٢٤٠٣٢) دينار في سنة ٢٠٠٣ الى (360874702) دينار في سنة ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي وقدره (٠,٤٧%) ورغم الزيادة الحاصلة في الودائع الا ان الاهمية النسبية قد شهدت تذبذباً خلال فترة الدراسة اذ بعد الزيادة الحاصلة خلال السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، و ٢٠٠٦ و بواقع (٦٩%، ٧٩%، ٩٠% و ٩٥%) على التوالي عادت تلك الاهمية لتتخف لتبلغ (٨٨%) في سنة ٢٠٠٧ ثم ارتفعت لتصل الى (٩٠%) في سنة ٢٠٠٨ مؤشرة على تطور كبير في حجم الودائع المستقطبة، ومما تجدر الاشارة اليه هو ان الاهمية النسبية الكلية لتلك الودائع من المجموع الكلي للودائع قد بلغت (٨٩%) وبذلك فهي قد مثلت الحصة الاكبر من المجموع الكلي للودائع. ومن ملاحظة الجدول يتبين لنا ان ودائع التوفير قد تطورت هي الاخرى حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، ولكن صاحبها بعض التذبذب

^{١٦}(١) النعيمي، زهراء احمد محمد -٢٠٠٥- تقييم الاداء في المصارف الاهلية في العراق للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١- رسالة ماجستير- قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل - ص ٧٩ - ٨٢ .

^{١٧}(٢) فارس، مصدر سابق - ص ٨٢ - ٨٥ .

^{١٨}(٣) النعيمي، مصدر سابق- ص ١٠٢ .

حيث ازدادت لتصل الى (٣٣٠٢٢٨٢٠) دينار في سنة ٢٠٠٨ محققة نسبة نمو سنوي قدره (٢٢,٠%) ورغم الزيادة الحاصلة في تلك الودائع الا ان الاهمية النسبية لها قد شهدت انخفاضا واضحا خلال مدة الدراسة فاستمرت بالانخفاض على طول مدة الدراسة حيث بعد ان كانت (١٥%) في سنة ٢٠٠٣ انخفضت الى (١٤%) في سنة ٢٠٠٤، ثم عادت للانخفاض مرة اخرى لتصل الى (٧%) في سنة ٢٠٠٥ ثم عادت لتتخفف من جديد لتصل الى (٤%) في سنة ٢٠٠٦ ثم اصبحت (٨%) في سنة ٢٠٠٨ وتلك النسبة الاخيرة تعتبر مؤشراً على تحسن لاداء المصرف اذ ان الودائع قد شهدت انخفاضا فبعد ان كانت (١٢٦٤٧٧٢٧) الف دينار في سنة ٢٠٠٥ انخفضت لتصل الى (٩٢٨٢٨٧٤) الف دينار في سنة ٢٠٠٦ وفي سنة ٢٠٠٧ ارتفعت ودايع التوفير لتصل الى (١٧١٠٥٦١١) الف دينار، وهذا مؤشر على تحسن كبير في الاداء بالنسبة لودائع التوفير خلال تلك الفترة، اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٨ فقد ارتفعت تلك الودائع ايضا لتبلغ (٣٣٠٢٢٨٢٠) الف دينار، وباهمية نسبية وقدرها (٨%)، وعلى الرغم من تلك الزيادات الكبيرة الا ان حصة تلك الودائع من المجموع العام بلغت (٧%) مؤشرة على وجوب الالتفات لهذا النوع من الودائع وخاصة انه في تزايد مستمر .

اما بالنسبة للودائع الثابتة فقد شهدت هي الاخرى تغيرات كبيرة صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة اذ انها شهدت انخفاضا حيث بلغت في سنة ٢٠٠٣ مامقداره (٩٤٦٦١١٠) الف دينار لتصل الى (٩٠٨٨٤٠٧) الف دينار في سنة ٢٠٠٨، اذ انخفضت من (٩٤٦٦١١٠) الف دينار في سنة ٢٠٠٣ لتصل الى (٤٧٤٤٨٤٤) الف دينار في سنة ٢٠٠٤ ثم عادت لترتفع في سنة ٢٠٠٥ لتصل الى (٥٦٢٣٠١٦) الف دينار ثم عادت لتتخفف وبشدة هذه المرة في سنة ٢٠٠٦ لتصل الى (٢٢٠٩٩٧٤) الف دينار ثم عادت لترتفع ويوضح لتصل الى (٣٠٥٤٤٨١٨) في سنة ٢٠٠٧ وهي اعلى ما وصلت اليه تلك الودائع خلال مدة الدراسة، وفي سنة ٢٠٠٨ انخفضت تلك الودائع من جديد لتصل الى (٩٠٨٨٤٠٧) الف دينار، اما بالنسبة للاهمية النسبية فمع التذبذب الواضح في قيمة الودائع تباينت هي الاخرى بدورها اذ بعد ان كانت (١٦%) لسنة ٢٠٠٣ انخفضت الى (٧%) في سنة ٢٠٠٤ وهي نسبة كبيرة مؤشرة على تراجع كبير في الاداء ثم عادت تلك الاهمية النسبية لتتخفف خلال سنة ٢٠٠٥ لتصل الى (٣%) مبينة مرة اخرى على ضعف قيم تلك الودائع وانحسار اهميتها النسبية من سنة الى اخرى ثم وصلت تلك الودائع الى مرحلة حرجة اذ انخفضت الى (١%) مؤشرة على ضعف ما مقدم من محفزات من قبل المصرف تجاه هذا النوع من الودائع، وبعد تلك الفترة ارتفعت الاهمية النسبية بعد ادراك ادارة المصرف لما مرت به تلك الودائع لتصل الى (٧%) ثم عادت لتتخفف من جديد لتصل الى (٢%) مبينة تدهور هذا النوع من الودائع والذي يؤدي الى تراجع كبير في اداء المصرف نتيجة لتراجع ما موجود لديه من سيولة احد مصادرها وهو الودائع، ومن الجدير بالذكر ان تلك الودائع قد شغلت اقل حصة من المجموع الكلي اذ بلغت نسبتها (٥%) من المجموع الكلي للودائع. ومما تجدر الاشارة اليه هو ان المجموع الكلي للودائع بلغ (١٣٧٠١٤٣١٥٨٠) دينار عراقي خلال مدة الدراسة وكما هو واضح من الجدول (٧).

جدول (٧) يبين قيمة ودائع المصرف الزراعي واهميتها النسبية خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨

الاهمية النسبية %	الودائع الثابتة	الاهمية النسبية %	ودائع التوفير	الاهمية النسبية %	الودائع الجارية	السنوات الودائع
16	8,466,110	15	8,910,164	69	41,624,032	٢٠٠٣
7	4,744,844	14	10,220,241	79	57,816,496	٢٠٠٤
3	5,623,016	7	12,647,727	90	159,717,225	٢٠٠٥
1	2,209,974	4	9,282,874	95	232,618,006	٢٠٠٦
7	30,549,818	4	17,105,611	88	364,621,091	٢٠٠٧
2	9,088,407	8	33,022,820	90	360,874,702	٢٠٠٨

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨

٢. نسبة قيمة الودائع إلى حجم القروض

ويقصد بها قيمة الودائع الموجودة في حسابات الإيداع إلى حجم القروض التي يقوم المصرف باقراضها، حيث من خلال تلك المقارنة يتم معرفة كفاءة الإيداع التي تساهم بدعم القروض وتنميتها، والجدول (٨) يبين نسبة المجموع الكلي للودائع إلى حجم القروض الكلية خلال مدة الدراسة حيث تبين النتائج ان اعلى نسبة بلغت (٨٣٠,٧٢%) سنة ٢٠٠٣ وواقع (٦٠٠,٠٠٠,٣٠٦) دينار للودائع مقابل (٧,٢٢٢,٦٥٨) دينار لاجمالي القروض ويعود السبب في ذلك لكون تلك القيم قيم تقديرية اعتمادا على سنوات سابقة، أما في السنوات اللاحقة فقد بلغت النسبة في سنة ٢٠٠٤ (١٣٦%) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بسنة ٢٠٠٣ حيث بلغت الودائع الكلية في سنة ٢٠٠٤ (٧٢,٧٨١,٥٨١) دينار مقارنة بـ (٥٤,٤٧١,٧٨٠) دينار مجموعا كليا للقروض، اما في سنة ٢٠٠٥ فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعا واضحا حيث بلغت (٢٩٦,١١%) حيث بلغت القيمة الكلية للودائع (١١٧,٩٧٨,٩٦٨) دينار مقارنة بـ (٦٠,٠٠٥,٩٤٢) دينار مجموعا كليا للقروض، واستمرت تلك النسبة بالارتفاع حتى بلغت (٣٦٩,٧٣%) في سنة ٢٠٠٦ بواقع (٢٤٤,١١٠,٨٥٤) دينار مجموعا كليا للودائع مقارنة بـ (٦٦,٠٢٢,٥٢٨) دينار مجموعاً كليا للقروض واستمرت تلك النسبة بالارتفاع لتبلغ (٥٢٩,٦٦%) سنة ٢٠٠٧ وواقع (٤١٢,٢٧٦,٥٢٠) دينار مجموعا كليا للودائع مقابل (٧٧,٨٣٧,٤٦٥) دينار كمجموع كلي للقروض، ويعود السبب في ذلك الى استقرار الاوضاع مما شجع الافراد والدوائر الحكومية والشركات لايداع ما لديها من مبالغ لدى المصرف. اما في سنة ٢٠٠٨ فقد شهدت تلك النسبة انخفاضا اذ اصبحت (١٩١,١١%) وواقع (٤٠٢,٩٨٥,٩٢٩) دينار مجموعا كليا للودائع اذ شهدت مبالغ القروض ارتفاعا ملحوظا فاصبحت بحدود (٢١٠,٨٦٠,٢٧٢) ديناراً .

جدول (٨) يبين نسبة المجموع الكلي للودائع لحجم القروض الكلية خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨

السنوات	القروض الكلية (الف دينار)	المجموع الكلي للودائع (الف دينار)	نسبة قيمة الودائع الكلية لحجم القروض الكلية %
٢٠٠٣	7,222,658	60,000,306	٨٣٠,٧٢
٢٠٠٤	54,471,780	72,781,581	١٣٦,١١
٢٠٠٥	60,005,942	177,987,968	٢٩٦,١١
٢٠٠٦	66,022,528	244,110,854	٣٦٩,٧٣
٢٠٠٧	77,837,465	412,276,520	٥٢٩,٦٦
٢٠٠٨	210,860,272	402,985,929	١٩١,١١
المجموع	476,420,645	1,370,143,158	288.19

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨

مما سبق نلاحظ الزيادات المتواصلة في مبالغ الودائع على حساب القروض اذ بلغت النسبة الكلية (288.19%) وواقع (1,370,143,158) ديناراً مجموعاً كلياً للودائع مقارنة بـ (476,420,645) ديناراً كمجموع كلي للقروض، مبينة التفوق الواضح للودائع على القروض. ولكن من البديهي ان زيادة الودائع تؤدي لزيادة القروض باعتبارها احد مصادر الاقراض، ولكن ومن خلال الجدول نلاحظ غياب ذلك النشاط في المصرف بعد سنة ٢٠١٠ وتضاؤلها بصورة حادة بعد سنة ٢٠٠٨ مما يستدعي اعادة النظر والبحث في اسباب هذا الانخفاض الواضح للنشاط الاقراضي المصرفي.

النتائج والاستنتاجات

- وجود تحسن في الكفاءة التحصيلية لقروض المصرف الزراعي في آخر سنوات الدراسة عن سنوات الدراسة الاولى، ولعل السبب الاساس لذلك هو التحسن المتنامي في الوضع الامني في العراق خلال سنوات الدراسة وتوجه المقترضين الى تسديد مابذمتهم، ممثلاً في ارتفاع نسبة التحصيل لقروض المصرف الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) لتصل الى (٧٠,٩٧%) في سنة ٢٠١٢. كما ان نسبة تحصيل القروض المتأخرة شهدت تحسناً ملحوظاً، وارتفاع نسب مؤشرات التصنيف الزمني و مؤشر التسديد أو مؤشر التحصيل وهو نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة ونفس الحال ينطبق على المؤشر السادس وهو نسبة التحصيل العامة لسنة مالية معينة الى نسبة المتأخرات للسنة نفسها حيث تفوقت نسب التحصيل على نسب المتأخرات وخصوصاً في سنوات الدراسة الاخيرة.
- وجود تذبذب في اداء المصرف الزراعي في كفاءة استقطاب المدخرات كما اظهرت مؤشرات قيمة الودائع ان هناك تذبذباً في الاهمية النسبية للودائع الجارية خلال فترة الدراسة في حين شهدت الاهمية النسبية لكل من الودائع الثابتة وودائع التوفير انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة ذاتها. اما بالنسبة لمؤشر نسبة قيمة الودائع إلى حجم القروض فقد ظهر من تحليل نتائجه ان هناك انخفاضاً في نسبته من (٨٣٠,٧٢%) في سنة ٢٠٠٣ ليصل الى (١٩١,١١%) في سنة ٢٠٠٨.

٣. ظهر تفوق واضح للقروض القصيرة الأجل على الأنواع الأخرى من القروض حسب آجالها إذ بلغت الأهمية النسبية لها (٧٩,٥%) ويعود السبب في ذلك لكون سعر الفائدة المفروض على تلك القروض منخفض مقارنة بالانواع الأخرى فضلاً عما تمتاز به المشاريع الممولة بتلك القروض من دورة راس مال قصيرة وبالتالي تحقيق ارباح بفترة قصيرة .
٤. كان للمرونة الزائدة التي يبديها المصرف تجاه المقترضين الاثر الكبير في انخفاض نسبة تحصيل المتأخرات .
٥. كان لسرعة تداول الودائع الجارية وارتباطها بشراء الدولار دور كبير في تفوقها على الانواع الاخرى من الودائع إذ بلغت اهميتها النسبية (٨٩%) من المجموع الكلي للودائع .

التوصيات

١. ضرورة قيام المصرف بتطوير اداءه بما يتماشى مع الظروف الحالية لدعم موقفه المالي وبالتالي حفاظه على اهليته في النظام المصرفي في العراق.
٢. اعادة النظر في هيكل الاقراض للمصرف بما يتناسب وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق .
٣. التاكيد على دعم القروض متوسطة وطويلة الاجل لما لها من دور في بناء البنية التحتية الضرورية للتنمية المستدامة.
٤. دعم المبادرة الزراعية عن طريق زيادة راسمالها رغم ما تشكله من عبء على العمل الاداري للمصرف .
٥. ضرورة تقليل المرونة التي يبديها المصرف تجاه القروض المتأخرة التسديد للحيلولة دون زيادتها مستقبلاً.
٦. مراقبة نسبة المتأخرات من القروض والحيلولة دون زيادتها قدر الإمكان بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف .

المصادر

- (١) البدرى، باسم حازم- ٢٠٠٩- مفهوم ومعايير التنمية المستدامة وأفاق تطبيقها في العراق- مجلة جامعة كربلاء- علمي، المجلد السابع، العدد الثاني- كربلاء .
- (٢) التقارير السنوية للمصرف الزراعي للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ .
- (٣) جباس، محمد عبد الواحد - ٢٠١٢- تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح - رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف - قسم الدراسات المالية - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد .
- (٤) حسون، عتاب يونس- ٢٠٠٧- تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري (نموذج مرفاي اللاذقية وطرطوس)- رسالة ماجستير - قسم إدارة الاعمال - كلية الاقتصاد / جامعة تشرين .
- (٥) رومانو، دوناتو- ٢٠٠٣- الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة - المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق .
- (٦) فارس، علي محمود - ٢٠٠٥ - اسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني - منشورات جامعة عمر المختار - البيضاء .
- (٧) لايقة، رولا كاسر - ٢٠٠٧- القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار / دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري - رسالة ماجستير - قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد / جامعة تشرين .
- (٨) محفوظ، سالم يسر - ٢٠٠٥ - استخدام اساليب التحليل المالي في تقييم اداء المنظمات - رسالة ماجستير- قسم الاقتصاد/ كلية الدراسات الاقتصادية / معهد البحوث والدراسات الاقتصادية .
- (٩) المصرف الزراعي التعاوني - ٢٠٠٩- انجازات المصرف الزراعي التعاوني للسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ - بغداد .
- (١٠) المهندس، منيرة - ٢٠٠٥ - تقويم اداء المصارف باستعمال ادوات التحليل المالي / دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري - مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية / سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٧ ، العدد ٤ - اللاذقية .
- (١١) النعيمي، زهراء احمد محمد - ٢٠٠٥ - تقييم الاداء في المصارف الاهلية في العراق للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١- رسالة ماجستير- قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل .
- (12) Bernard K. N. Armah, Timothy A. Park , and C.A. Knox Lovell - 1999 - Evaluating the Performance of Agricultural Bank Management : The Impact of State Regulatory Policies - Journal of Agricultural and Applied Economics - Southern Agricultural Economics Association.
- (13) Panayotou, T.- 1993- The Economics of Sustainable Development – ICGE Sector Studies No.7- ICS Press- San Francisco .
- (14) The International Yearbook of Environmental and Resource Economics – 2005- Elger, E. – Cheltenham- U.K.